

دور الضرائب في التنمية الاقتصادية

حميد قرومي

المركز الجامعي - البويرة -

(1) مقدمة:

تسعى الدول النامية بكل جهودها إلى التخلص من التخلف الاقتصادي والاجتماعي وبالرغم من تجريب أغلب الوسائل المادية لم تتوصل إلى النتائج المرجوة، فضلت تبحث عن مورد مالي يتميز بالاستقرار والدوام، لجمع موارد مالية معتبرة لسد متطلبات التنمية الاقتصادية، فلم تجد موردا أنسب لها من غير الضريبة لتعتمد على مواردها الداخلية أكثر، لتحسين استغلالها بتوجيه مخطط ومنظم، لتستفيد من فرصة التخلص من التبعية الاقتصادية، بشتى صورها من جراء الاعتماد على الغير ومنه فإننا سنحاول إبراز حتمية اللجوء إلى الضريبة، كمورد مالي ودوره في التنمية الاقتصادية.

(أ) ضرورة اللجوء إلى الضريبة كمورد مالي:

إن نقص الموارد المالية الضرورية للتكفل بتمويل المشاريع، وضمان سيرها الفعال يبقى مؤشرا هاما للتخلف في الدول السائرة في طريق النمو، هذا النقص الذي ينجر عنه ضعف الاستثمارات، الأمر الذي يجعل وتيرة النمو والتطور ضعيفة، فلم تجد الدول النامية بديلا أمام هذه الوضعية إلا اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي المتزايد لتمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

ففي المجال الاقتصادي تقوم هذه الديون بتجميد القدرة على الادخار سواء على المستوى الفردي، نتيجة لارتفاع أسعار السلع، أو على مستوى المؤسسات التي تضطر إلى استهلاك سلع صناعية باهظة الثمن لضمان سير نشاطها.

إن صفة الجبر التي تتميز بها الضريبة، باعتبارها تؤدي بدون مقابل، تؤهلها على أن تكون الوسيلة المالية لجلب أكثر الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة وتمويل الاستثمارات، وتبرز كفاية الضريبة، لإسهامها الكبير في تغطية نفقات الهياكل القاعدية، التي تضطر الدولة لإجازها بشكل واسع، لأنها تعد مؤشرا هاما في قياس التقدم والتطور الاقتصادي.

فبناء مراكز التعليم والتكوين من شأنها تطوير القطاعات الوطنية في مجالات ضرورية وهامة، وذلك للتحكم في التكنولوجيا وطنيا، بدل إسنادها للأجانب.

إن تكفل الضريبة بتغطية معظم النفقات، لدليل كافي على صلاحيتها في تسخير موارد كثيرة للتنمية الاقتصادية، ومنه تقليص مشكلة ضالة الموارد المالية.

(ب) الضريبة كمورد مالي للتوازن الاقتصادي:

إن التوازن الاقتصادي يعني وصول الاقتصاد الوطني إلى نقطة التشغيل الكامل، للقطاعات الاقتصادية، بحيث يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات مساويا للعرض الكلي لها. فإذا كان الطلب الكلي زائد بقدر يفوق عرض السلع والخدمات، ينجم عنه خلق بواوير تضخمية، يكون للضرائب المباشرة دورا فعالا في محاربتها، من خلال رفع مستوى الضرائب على الدخل للحد من الاستهلاك، وذلك بالتقليل من قيمة الدخل الموجه للاستهلاك. وكذا الأمر بالنسبة للضرائب غير المباشرة، وخاصة الضرائب على الاستهلاك التي تسبب ارتفاعا في الأسعار، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب على هذه السلع والخدمات. كما يمكن للضرائب تشجيع بعض المشروعات الاقتصادية المنتجة، بتخفيض أو إعفائها من الضرائب، أو تخفيض الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة لتلك المشروعات المعنية، لتحسين الإنتاج وتنميته.

(2) دور الضريبة في زيادة الحصيلة الجبائية:

تتكون الإيرادات العامة لميزانية الدولة من الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية، والتي تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذا من دولة إلى أخرى تبعا للنمو الاقتصادي.

وتتمثل الموارد الجبائية في حصيلة الضرائب والرسوم، وتنقسم إلى قسمين هما: الجبائية العادية والجبائية غير العادية. وتتكون الجبائية العادية:

- * الضرائب المحصلة عن طريق التحصيل.
- * الضرائب المقطوعة من الدخل.
- * الرسم على القيمة المضافة (T.V.A).
- * الحقوق أو الاقتطاعات غير المباشرة المفروضة على سلع معينة.
- * حقوق الجمارك.

أما الجباية البترولية فتتكون:

- ضرائب مباشرة على الأرباح الآتية من الأبحاث والاستغلال والنقل عن طريق قنوات المحروقات

- عوائد على إنتاج المحروقات السائلة والغازية، أي قيمة الإنتاج المستخرج من باطن الأرض ويتعين على الدولة تحديد حجم الموارد الواجب تحصيلها، واختيار أفضل المصادر للتحصيل، مع مراعاة الظروف السائدة، فالاعتماد على سياسة القروض، والإصدار النقدي، من شأنه أن يؤدي إلى أزمة خانقة عن طريق التضخم، أو ارتفاع تكاليف الديون، كما حدث في الجزائر في التسعينات.

ننك فالاعتماد على موارد الجباية يعتبر من أحسن الاختيارات، ويبرر استعمال ضريبة كوسيلة مالية
نمائي:

- تغطية نفقات الهياكل القاعدية.

- إصلاح وتطوير الجهاز الإنتاجي، وذلك بضمان تدفق مستمر للموارد لتغطية نفقات تجهيز واقتسير.

(3) دور الضريبة في زيادة الناتج الوطني:

كان دور الضريبة يقتصر على تحقيق موارد مالية لتغطية النفقات فقط، ولكن حديثا نجد أن الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي من خلال فرض الضرائب، التي تستعمل للتأثير على كفاءة استخدام الموارد، وذلك عن طريق التأثير عن الأسعار النسبية للمنتجات وعناصر الإنتاج إذ تنفخ الأسعار بالارتفاع، بموجب فرض الضرائب.

لذلك يجب أن يأخذ النظام الضريبي بعين الاعتبار قدرة الأفراد على إشباع الحاجات المختلفة، أي ضمان مستوى من الاستهلاك، ولذا المحافظة على قدرتهم في القيام بعمليات التراكم الرأسمالي اللازمة لعملية الإنتاج.

(أ) الضريبة ودورها في تحفيز الإنتاج:

يمكن للضريبة أن تؤثر سلبا على قدرة الأفراد على العمل، بحيث تخفض من قدراتهم الإنتاجية، ويحدث ذلك في حالة ما إذا أدت الضرائب إلى حرمان الأفراد من جزء من الدخل، وبالتالي من استهلاكهم الضروري، لأجل ذلك تلجأ جميع التشريعات الضريبية

في العالم إلى فرض إعفاءات في مجال الضرائب على الإنتاج والاستهلاك، لمراعاة الحد الأدنى لمعيشة الأفراد.

إن تخفيض الضريبة على دخول العمال، والاستهلاك الضروري، يؤدي إلى التأثير على قدرة الأفراد على العمل وميلهم نحوه، مما يؤدي بدوره إلى الزيادة في معدلات الإنتاج والإنتاجية.

ب) أثر الضريبة على نفقات الإنتاج:

تؤدي الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلى رفع نفقة الإنتاج، وتخفيض الربح، وبعبارة أخرى التناسب الطردي للضرائب مع تكلفة الإنتاج، وعكسيا مع الربح وذلك حسب أشكال السوق المختلفة.

(1) حالة المنافسة التامة:

عندما يتحدد السعر عن طريق العرض والطلب، فالسعر بالنسبة للمنتج، والمستهلك يكون مفروضا، ولا يمكن لأحد أن يؤثر فيه بالتغيير، وبالتالي لا يستطيع المنتج تعويض ما دفعه من ضرائب برفع سعر البيع، ومنه فأنثر الضريبة يكون بتخفيض الربح. وقد يترتب على فرض الضريبة زيادة في نفقة الإنتاج وانخفاض معدل الربح، وبالتالي نقص الإنتاج.

(2) حالة احتكار السوق:

في هذه الحالة يقوم المنتج برفع سعر البيع، مما دفعه من ضريبة مع الحفاظ على كمية الإنتاج كما هي، وهذا العمل يتوقف على مرونة الطلب، وعلى إمكانية تحقيق السعر السائد في السوق أكبر ربح ممكن، وإذا كان الطلب على السلع غير مرن، فيمكن المنتج من رفع سعر البيع ويبقى الربح بدون تغيير، أما إذا كان الطلب على السلع مرنا، فإنه لابد أن يقبل تخفيض الضريبة للربح، مقابل عدم فقدان أي جزء من الطلب.

(3) حالة المنافسة الاحتكارية:

في هذه الحالة يسيطر المنتجون على السوق بصورة نسبية، ولكن لا تصل إلى سيطرة المنتج الواحد، ومن ثم فإن رفع سعر السلع بمقدار الضريبة يؤدي إلى رد فعل من جانب الطلب على السلعة، وبالتالي تخفيض الإنتاج، والعكس صحيح، أي في حالة تخفيض السلعة بمقدار قيمة الضريبة قد يؤدي إلى رد فعل إيجابي من جانب الطلب على السلعة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع كمية الإنتاج.

(4) دور الضريبة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تهدف بعض الدول النامية إلى وضع سياسة ضريبة تسعى إلى تمويل برامج التنمية ودفع عجلة التقدم الاقتصادي، إلا أن السياسة الضريبة بالتنسيق مع السياسة الائتمانية والسياسة الإنفاقية تساهم بشكل فعال في الحيلولة دون تذبذب مستوى النشاط الاقتصادي.

(أ) السياسة القائمة على التمويل بالفائض:

تسعى الدول النامية إلى تنمية مواردها، وذلك للرفع من مستوى النشاط الاقتصادي، مع إتباع الحكومة سياسة مالية، تكفل القضاء على التضخم، وإرساء الاستقرار الاقتصادي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال رفع إيرادات الضرائب (كضرائب الاستهلاك والدخل) وأن تفرض ضرائب على الأرباح الاستثنائية، وذلك لامتناع جانب من القدرة الشرائية الإضافية التي نتجت عن الفائض الاستثماري المتزايد.

(ب) السياسة القائمة على التمويل بالعجز:

تقوم معظم البلدان النامية بوضع سياسة استثمارية في إطار خطة اقتصادية شاملة تهدف إلى رفع الإنتاج والدخل والعمالة، ولكن قد تواجه هذه السياسة الاستثمارية بعض العراقيل، كالاختلال في معدلات نمو الدخل والإنتاج والعمالة.

وهذا ما يدفع بالدولة إلى توسيع حجم مدفوعاتها التمويلية، كأن تقوم بمنح إعانات نقدية وعينية للأفراد العاطلين، أو نوي الدخول الضعيفة، أو تقوم مثلاً بتخفيض إيرادات الضرائب لمنح قوة شرائية إضافية للمجتمع، ويرى كثير من الاقتصاديين أن سياسة تكيف مستويات إيرادات الضرائب، تفضل تكيف مستويات الإنفاق النقدي الكلي للمجتمع.

إن أثر تخفيض الضرائب في دفع المشروعات الخاصة على التوسع أمر مشكوك فيه، وخاصة في فترات الكساد، لأن الكفاية الحدية لرأس المال تأخذ في الهبوط إلى مستوى لا يشجع رجال الأعمال على الاستثمار، مهما كان مبلغ التخفيض في الضرائب.

ومهما يكن فإن الحكومة إذا رغبت في المفاضلة بين زيادة حجم الإنفاق العام، وتخفيض إيرادات الضرائب بوسيلتين مالتين للحد من انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي الكلي فعليها الأخذ بالأولى لأنها أكثر فعالية.

(5) دور الضريبة في معالجة بعض التقلبات الاقتصادية:

سنعرض إلى دور الضرائب في معالجة بعض الظواهر التي تسود الاقتصاد أو تعيقه، والتي من أهمها التضخم والكساد.

(أ) دور الضريبة في محاربة التضخم:

يعتبر التضخم من الظواهر المعرّقة للتنمية الاقتصادية، إذ يؤدي إلى التفاوت في توزيع الدخل بما لا يتفق والعدالة الاجتماعية، كما يؤدي التضخم إلى توزيع الموارد الاقتصادية بشكل غير سليم، حيث يشجع الاستثمارات في المدى القصير على حساب الاستثمار في المدى الطويل، ويوجه الادخار إلى المضاربة عوضاً عن التوسّيعات المنتجة. ويشكل ارتفاع الطلب الكلي على حجم الإنتاج من السلع والخدمات، عن مستوى التشغيل التام عبئاً وعائقاً على الدول لابد لها من اجتيازها، ولهذا لن يأتي إلا إنتاج سياسة ضريبة رشيدة تراعي التوجه الاقتصادي، وتسمح بامتصاص التضخم والتخفيف من حدته، ويتم هذا بتخفيض بعض الضرائب وزيادة البعض الآخر.

1) التدخل بواسطة الضرائب المباشرة:

يمكن للضرائب المباشرة أن تؤثر على زيادة العرض مقارنة بالطلب وذلك بفرض ضرائب متصاعدة على الدخل ذات التوجه الاستهلاكي، والتخفيض من الضرائب على أرباح المؤسسات، حتى تتمكن من التوسع، وبالتالي تحقيق هدفين:

الأول: يتمثل في رفع الحصيلة الجبائية، والثاني: اقتصادي يتمثل في التأثير على الطلب الكلي، وهناك حدود لابد من أخذها بعين الاعتبار، وهي حدود الضغط الجبائي. إن التزايد المستمر في المعدلات الضريبية قد يؤدي إلى تكثيف العبء على المكلف مما قد يجلبه يتهرب من دفعها، لذلك لابد من استعمال الضريبة بشكل عقلاني، وبترشيد حكومي ناجح.

2) التدخل بواسطة الضرائب غير المباشرة:

إن ارتفاع الضرائب عن طريق الضرائب غير مباشرة قد يخفض من الدخل، وذلك لأجل تقليل الطلب ولكن ذلك يكون مرهون بمدى مرونة الطلب الكلي، وكذا بنجاعة عملية استعمال الضريبة، الأمر الذي لا يكون صالحاً في جميع الدول، فمثلاً في الجزائر هناك من 60 ٪ إلى 70 ٪ من الإيرادات الجبائية غير المباشرة، مما يشكل تناقضاً في حالة استعمال أنواع جديدة من الضرائب غير المباشرة للتأثير على الطلب الفعلي عن طريق الاستهلاك. من هناك نستطيع القول أنه ينبغي أن تتميز الضرائب غير المباشرة بشيء من المرونة خاصة الضرائب النوعية، أي تلك التي تفرض بشكل قيمة معينة على المال المفروضة عليه، بكل وحدة مهما كان نوعها.

(ب) دور الضرائب في محاربة الكساد :

(1) أثر الضريبة على الدخل في محاربة الكساد:

الكساد يعني ارتفاع مستوى العرض عن الطلب، مع انتشار ظاهرة البطالة، ومن ثم فإن انتهاج سياسة جبائية لمحاربة الكساد، لابد أن يكون لها أثر من خلال اعتمادها على الدخل، وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة مستوى الطلب الكلي، وبالتالي الوصول إلى توازن العرض مع الطلب.

(2) أثر الضريبة على الأرباح في محاربة الكساد:

في فترة الكساد قد تجيز الدولة للمؤسسات الاقتصادية توزيع الأرباح بمعدلات ضريبة منخفضة، وأن عدم التوزيع معناه الخضوع إلى معدلات مرتفعة، الأمر الذي يؤدي بالمؤسسات إلى العمل بمبدأ التوزيع، وتجنب دفع ضرائب مرتفعة، وبالتالي يزداد الدخل المتاح للمساهمين، ويرافق ذلك ازدياد معدل الاستهلاك، مما يؤدي إلى زيادة الطلب وتعادله مع مستوى العرض الكلي.

(3) أثر الضريبة على الإنتاج في محاربة الكساد:

ينعكس أثر تخفيض الضرائب على الإنتاج بشكل واضح في انخفاض أعباء ومصاريف الإنتاج، وبالتالي انخفاض أسعار المواد المنتجة، فترتفع بذلك القدرة الشرائية للمواطن، ويتزامن ذلك مع ارتفاع حجم الطلب الكلي، ومن ثم يتوجه المنتجون إلى زيادة حجم الإنتاج، باعتباره انخفاض التكاليف وكذا العبء الضريبي للمستهلك.

إن زيادة الإنفاق الحكومي مقارنة مع الإيرادات الجبائية، قد يؤدي إلى زيادة الاستثمارات من جهة، ومن جهة أخرى زيادة الطلب الكلي، بسبب التخفيضات الجبائية والإعفاءات وبالتالي يتم إنعاش الاقتصاد الوطني، والتخلص من ظاهرة الكساد.

المراجع المعتمدة:

- 1- أمين قلالة، الإصلاحات الجبائية ودورها في التنمية، مذكرة التخرج من المدرسة العليا للإدارة، سنة 1998.
- 2- رفعت المحجوب، المالية العامة.
- 3- سيد عبد المولى، المالية العامة.
- 4- محمد العماري، التنمية الاقتصادية والتخطيط.
- 5- المديرية العامة للضرائب، النظام الجبائي الجزائري، رقم 10 مارس 1995.